الوزارة تعد بزيادة حصة بغداد والفرات الأوسط قريباً

تجهيز بابل بـ٣٥٠ ميغاواط من الكهرباء خلال شهر رمضان

الكهرباء هم العراقيين الأكبر.. ارشيف

بغداد-الحلة / دعاء آزاد - إقبال محمد

في الوقت الذي تقول محافظة بابل إن حصتها من الطاقة الكهربائية ستصل إلى 350 ميغاواط، تؤكد وزارة الكهرباء أنها لم تمنح المحافظة سوى حصتها البالغة 300 ميغاواط من الطاقة، ووعدت بزيادة حصة بغداد والفرات الأوسط من الطاقة قريبا.

وقال رئيس مجلس المحافظة كاظم مجيد توما ن لـ"المدى": إن بابل من المحافظات المنتجة للطاقة الكهربائية ويتراوح معدل إنتاجها من 800 - 2000 ميغاواط في حال اشتغال جميع المحطات التوليدية في محطتي المسيب الحرارية والغازية ومحطة الحلة الغازية.

وأضاف "لكن نجد مركز السيطرة الوطنية لا يمنح المحافظة حصتها كاملة وفقا لمعدلات الفحص الشتوي والصيفي التي تجري سنويا من قبل وزارة الكهرباء"، مبينا "حصتنا تبلغ نحو ٥٪ من الطاقة إذا كان معدل الإنتاج ٦٠٠٠ ميغاواط، فيجب أن نحصل على ٣٠٠ ميغاواط".

وأشار تومان إلى أن وفدا من المحافظة "طالب وزير الكهرباء بإنصاف المحافظة، ووعدنا الوزير بأنه ستتم الزيادة في حزيران بمعدل ٣٠٠ ميغاواط وستصل في شهر تموز ٣٥٠ ميغاواط، لكن للأسف لأسباب قد تكون فنية أو غير فنية لم تحصل المحافظة على الكمية المقررة".

رئيس لجنة الطاقة في مجلس المحافظة عقيل السيلاوي، قال: إنه "بعد مراجعات وضغط وإلحاح على وزارة الكهرباء والحكومة الاتحادية حصلت المحافظة على ٢٩٠ ميغاواط حاليا، كما أن وزير الكهرباء وعد بزيادة الحصة إلى ٣٥٠ ميغاواط خلال شهر رمضان".

ولفت إلى أن "هناك مشاكل في قطاع التوزيع في بعض المناطق السكنية، وقد يكون واقع تجهيز الطاقة في بعض المناطق ثلاث ساعات تجهيز ومثلها قطع، أو ساعتان بساعتان، حسب سعة المنطقة بالنسبة لمحطات التوزيع الثانوية"، مضيفا "سنتابع الأمر مع مديرية كهرباء بابل للتأكد من تسلم حصة المحافظة من الشبكة الوطنية".

وبشأن عمل المولدات الأهلية، بين السيلاوي أن المخالفات من قبل أصحاب المولدات بدأت بالتزايد خلال هذه الأيام في الأقضية والنواحي بسبب ضعف المراقبة فيها، إضافة إلى مخالفات في مركز مدينة الحلة.

وأكد بالقول: "نحن نتلقى اتصالات وشكاوى من قبل المواطنين ضد أصحاب المولدات الأهلية، ونقوم باتخاذ إجراءات سريعة وفرض غرامات مالية على المخالفين، لكن الأمر يتطلب إجراءات أكثر صرامة"، مضيفا "وفي المقابل أيضا قررنا مكافأة أصحاب المولدات الملتزمين بساعات التشغيل".

وأكد السيلاوي "أيضا بلغتنا عقوبات اتخاذها رؤساء الوحدات الإدارية ضد المخالفين من أصحاب المولدات، لكنها متفاوتة، إذ أن بعض الوحدات الإدارية اتخذت الكثير من العقوبات وهو ما يدل على المتابعة والمراقبة المتواصلة على أصحاب المولدات، في حين كانت المتابعة لدى بعض الوحدات ضعيفة".

من جانبه، بين وكيل وزارة الكهرباء رعد الحارس لـ"المدى"، إن الوزارة ستمنح محافظة بابل ٣٠٠ ميغاواط من الطاقة الكهربائية وهو ما يعادل ساعتين تشغيل وأربع ساعات قطع نهارا وساعتين قطع ومثلها تشغيل ليلا.

وأضاف أن "محافظة بابل طالبت الوزارة بـ٣٣٠ ميغاواط وهو ما رفضته الوزارة إذ يجب أن يكون هناك توزيع عادل للطاقة بين المحافظات".

وذكر الحارس أن "الوزارة لم تعتبر هذه الزيادة في الطاقة منحة وإنما هي حق لمحافظة بابل لأنها لا تحصل على الكامل من الطاقة في الوقت الحاضر".

ونبه الحارس إلى أن "عند عدم التزام محافظة ما بحصتها المخصصة من الطاقة قد يؤثر على محافظات أخرى لذلك كان هناك تجاوز على حصة محافظة بابل"، واصفا المحافظة بأنها "ملتزمة بحصتها".

ووعد وكيل الوزارة بأن "بغداد ومحافظات الفرات الأوسط ستحصل على زيادة تتراوح بين ٢٠ - ٣٠ ميغاواط في حصتها من الطاقة الكهربائية"، مؤكدا أن "هذه الزيادة في الطاقة ستستمر إلى ما بعد شهر رمضان خاصة مع انخفاض درجات الحرارة ودخول محطات توليد جديدة الخدمة وهو ما سيسهم برفع القدرة الإنتاجية للطاقة كهربائية".

إلى ذلك، أعلن المتحدث باسم الوزارة مصعب المدرس في اتصال هاتفي مع "المدى"، أن الشهر المقبل سيشهد دخول وحدتين توليديتين جديدتين الخدمة في محافظة كربلاء، ومثلهما في شهر أيلول، وفي الشهر نفسه ستشهد محطة الكيارة في محافظة نينوى دخول وحدة توليدية جديدة، فيما ستضاف وحدتين لتوليد الطاقة الكهربائية في محطة القدس في العاصمة بغداد خلال شهر تشرين الأول المقبل.

وبين أن سعة كل وحدة توليدية من تلك الوحدات تبلغ ١٢٥ ميغاواط.

شركة تعطّل إنجاز مشروع ماء في كربلاء لعام كامل

□ كربلاء / المدى

تحتل مشاريع مياه الشرب أولوية قصوى وأهمية لا تقل عن المشاريع الخدمية الأخرى، وخاصة في المناطق التي تعاني من شحة في مياه الشرب، إلا أن الحال في بعض المناطق يكشف عن غير ذلك.

ففي قرية أبو صمانة التابعة لناحية الحسينية بكربلاء، وغيرها الكثير من المناطق، ما زالت العائلات تعتمد على السيارات الحوضية لتأمين مياه الشرب، خاصة بعد التوسع العمراني الذي يتطلب زيادة إنتاج وتوسيع شبكات المياه.

ويتساءل المواطنون في أبو صمانة عن أسباب تأخر انجاز مشروع الماء الذي بدأ العمل به قبل أكثر من عام في قريتهم، ويقول المواطن حسين الغانمي في حديثه لـ"المدى": إنه "بإمكان العائلة تحمّل عدم توفر الطاقة الكهربائية والاستعاضة عنها بالمولدات الأهلية أو المنزلية، ولكن الماء هو ما لا يمكن الاستغناء عنه، وهو ما نعاني من عدم توفره في القرية".

ويشير المواطن جواد الموسوي إلى إن مشروع الماء الذي كانت من المفترض تنفيذه في أبو صمانة "لم ينجز لغاية الآن، وهو مشروع كان سيوفر الماء لآلاف المواطنين في قرية أبو ضمانة والقرى المجاورة".

في حين يرى المواطن مهدي حسين، إن "الانتظار لم يعد يجدي نفعا، وقد أصاب الجميع الملل واليأس من انجاز المشروع"، مشيرا إلى أن أهالي القرية يتساءلون عن "كيفية إحالة مشروع بهذه الأهمية ومرتبط بحياة الناس بشكل مباشر، على هكذا مقاولين أو شركات لا تمتلك الخبرة والكفاءة على تنفيذ المشروع". رئيس لجنة الإعمار في المجلس البلدي لناحية الحسينية المهندس صالح المسعودي، أكد لـ"المدى"، وجود تلكؤ كبير في مشروع الماء الذي يطلق عليه مجمع ماء أبو صمانة، مبينا أن كلفة المشروع ٣٢٤ مليون دينار ضمن تخصيصات برنامج تنمية الأقاليم، "وقد أحيل على إحدى الشركات المحلية خلال النصف الثاني من العام الماضي لكنها لم تحقق الشركة أي نسبة إنجاز".

وطالب الجهات المسؤولة باتخاذ الإجراءات اللازمة لانجاز المشروع أو سحبه وإحالته على شركة أخرى لتنفيذه.

من جهته، أفاد مدير ماء كربلاء المهندس حيدر عبد العباس، في تصريح لـ"المدى"، بأن المشروع تم سحبه من الشركة المنفذة، واصفا الإجراء بأنه "عقوبة رادعة لهذه الشركة وسوف تتحمل كل التبعات القانونية التي يترتب عليها العقد المبرم مع لجان الإحالة".

وأشار إلى أن المشروع سيحال من جديد بطريقة الإعلان عن إكمال نواقصه، وإن "الشركة التي سيحال عليها المشروع ستبدأ بما انتهت منه الشركة المعاقبة على أن تتعهد الشركة الجديدة بانجاز العمل وفق الجدول الزمني المحدد في العقد دون تمديد لأن المواطنين بحاجة إلى ماء وكنا نتمنى إن يكمل في بداية الصيف وطأة ارتفاع الحرارة عن المواطنين".

حصر استحداث دور رعاية الأيتام بوزارة العمل

□ بغداد / المدى

أوعزت الأمانة العامة لمجلس الوزراء، بحصر استحداث دور رعاية الأيتام بالدولة، منعا لاستغلال الأطفال الأيتام لأغراض غير مشروعة.

وذكر بيان صحفي للأمانة، اطلعت عليه "المدى"، إن الأمانة وجهت إعماما يقضي بحصر استحداث دور رعاية الأيتام بالدولة فقط. وبين إن الإعمام يتضمن التأكيد على حصر فتح الدور المذكورة بدائرة ذوي الاحتياجات الخاصة في وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية، كون مؤسسات الدولة هي الأكثر ضماناً فيما يخص حقوق هذه الشريحة.

وأشار البيان إلى أنه تم توجيه الإعمام للجهات ذات العلاقة استناداً إلى إحكام المادة ٣٠ من قانون الرعاية الاجتماعية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٠ المعدل النافذ، والمادة الأولى من نظام العمل في دور الدولة رقم ٥ لسنة ١٩٨٦.

نائب يطالب بزيادة قرض الإسكان إلى ٥٠ مليون دينار

المياحي

□ بغداد / المدى

دعا عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية عزيز المياحي الحكومة الاتحادية ومجلس النواب، إلى زيادة قرض الإسكان من ٣٠ مليون دينار إلى ٥٠ مليون دينار. وقال المياحي في بيان صحفي، اطلعت عليه "المدى": إن القروض الممنوحة حاليا للمواطنين بغية بناء المساكن لهم رغم إنها تساعد في تقليل أزمة السكن ومعاناة المواطن ولكنها تعتبر قليلة إذا ما قورنت بأسعار المواد الإنشائية. وأضاف أنه "من الضروري ما دامت الحكومة قد خطت هذه الخطوة تجاه المواطن فمن الأجدر أن يتم زيادة المبلغ المقدم للمواطنين من ٣٠ مليون دينار إلى ٥٠ مليون دينار، كي تساعد بشكل أفضل في توفير المسكن الجيد والملائم لأبسط معايير الإسكان". وطالب المياحي بزيادة رأس المال صندوق قروض الإسكان من واحد تريليون إلى تريليونين ونصف التريليون دينار كي يستطيع تغطية الفروقات في القروض عند زيادتها وشمول أكبر عدد ممكن من العائلات المحتاجة لتوفير السكن.

الأسبوع الحالي يشهد صرف تعويضات المتضررين من اللسان الملحي في البصرة

□ البصرة / ريسان الفهد

أعلن المستشار الزراعي لمحافظ البصرة، إن الأسبوع الحالي سيشهد توزيع التعويضات للمتضررين من اللسان الملحي في المحافظة، وموافقة رئاسة الوزراء على استرداد الأراضي الزراعية التي استولت عليها وزارة الدفاع.

وقال المستشار الزراعي الدكتور محسن عبد الحي، خلال المؤتمر الأول الذي أقيم، أمس في البصرة، لمناقشة الواقع الزراعي في المحافظة، وحضرته "المدى": إن الموافقة حصلت على صرف التعويضات للمتضررين من اللسان الملحي، وسيتم توزيعها في الأسبوع الأول من شهر رمضان الحالي.

وأضاف عبد الحي، إن رئاسة الوزراء وافقت على إجراء مسح للأراضي الزراعية التي استولت عليها وزارة الدفاع واسترداد تلك الأراضي، خلال المؤتمر الذي أقامه الاتحاد المحلي للجمعيات الفلاحية والتعاونية في محافظة البصرة تحت شعار (الزراعة هي المستقبل لتحقيق تنمية اقتصادية).

رئيس الجمعيات الفلاحية في البصرة حسن التميمي، طالب بدوره بأن تكون المقترحات في البيان الختامي على شكل مشاريع مقترحة من قبل المزارعين، والتأكيد على حراك الحكومة المحلية في البصرة في دعم المزارعين وتطوير الواقع الزراعي.

من جانبه، دعا مدير زراعة البصرة عامر سلمان داود، المزارعين المستفيدين من المبادرة الزراعية إلى استغلالها بشكلها الصحيح بدلا من استغلالها في تحقيق غايات خاصة، من أجل النهوض بالواقع الزراعي بالمحافظة لتأمين الغذاء للمواطنين. وطالب المؤتمرون بإطفاء السلف الزراعية واستخدام نظام (الكمبيالة) بدلا من الكفيل للمستفيدين منها، وكذلك المطالبة بزيادة الحصة المائية، وتجهيز الفلاحين بالمستلزمات الزراعية ومنظومات الري بالرش والتنقيط، والبيوت البلاستيكية. وأكد المؤتمرون على ضرورة توسيع المشاريع الزراعية من خلال المبادرة الزراعية، واستصلاح الأراضي في أبي الخصيب وشط العرب، وإيقاف تجريفها مع تخصيص (علوة) للطماطم في مدينة الزبير، وتوفير مخازن مبادرة والإعلان عن تأسيس جمعية للثروة الحيوانية.

مواطنون يطالبون بتوسيع عمل الباص ذي الطابقين

(الكيا) همٌّ آخر يعاني منه العراقيون

□ بغداد / أميمة الشمري

لا تقف معاناة المواطن العراقي عند حد، فمن أزمة الطاقة الكهربائية إلى قلة مفردات البطاقة التموينية وندرتها، مرورا بالبطالة وسوء الخدمات، وليس انتهاء بالاختناقات المرورية ولهيب الصيف، لتضاف إلى كل ذلك مشكلة سيارات الأجرة (الكيات والكوسترات). وتتخذ هذه المعاناة أشكالا مختلفة بحسب فصول السنة وأماكن تواجد المواطنين، سواء في أعمالهم أو مساكنهم، فتحت لهيب الشمس الحارقة والهواء الساخن يعاني الكسبة والمواطنون من مشكلة ليست بالجديدة في سيارات النقل، فهي بلا تكييف، إضافة إلى افتقار الكثير منها للنظافة، وسوء حال مقاعدها إلى حد أن بعضها يؤذي الركاب وكثيرا ما تمزقت ملابس الركاب بسبب تلف الإسفنج وبروز الهيكل الحديدي أو النوابض (السبرنكات).

أبو سيف، صاحب محل في منطقة السنك وسط بغداد، أبدى تذمره من قلة احترام سواق الباصات الصغيرة (الكيا) وعدم اكتراثهم لراحة الركاب. وبين في حديثه لـ"المدى"، إن بعض السواق يقومون بتغيير اتجاه سيرهم بمزاجية تحت ذريعة "الطريق مغلق، أو مزدحم".

أما عمر عبد الله فيقول: "ليس هناك احترام للإنسان من قبل السواق، فأغلبهم تكون سياراتهم حديثة ومكيفة لكن لا يشغلون التبريد للركاب بحجة التقليل من استهلاك الوقود، وغالبا ما يتذرعون بكلمة "التبريد عاطل" وحين تناقشه يرد (حبيبي جان أجرتلك تكسي)".

المواطنة إنعام محمد عبرت عن فرحها لقيام وزارة النقل بتوفير باصات النقل العام "كونها مكيفة ونظيفة"، وأعربت في الوقت نفسه عن أسفها كون هذه الباصات لا تغطي كل الرقعة الجغرافية لمحافظة بغداد كذلك تنقلها يقتصر على مناطق معينة.

وأضافت محمد "نتمنى أن نرى وسيلة النقل المريحة هذه تتنقل في مناطق بغداد كافة، وأن تتوفر في باقي المحافظات، كونها راعت الذوق العام من خلال إلزام الركاب بعدم التدخين داخلها". مديرة إعلام الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود التابعة لوزارة النقل فريال عبد الله موسى، بينت لـ"المدى"، أن الشركة "وفرت ٦٠ باصا ذا طابقين، و١٠ باصات بطابق واحد، ونحن الآن بصدد تسلّم ٢٠٠ باص أخرى من خلال تعاقدنا مع شركة (البهاء) العراقية الأردنية، وهناك نية لتجهيزنا بأكبر عدد ممكن من هذه الباصات لكن الكمية محدودة الآن كون التجربة تطبّق لأول مرة".

وأوضحت أن "هناك خطة قيد الدراسة ستطبق لكي تصل هذه الحافلات إلى مناطق بغداد كافة، أما الآن فهي تغطي جوانب عديدة في الكرخ والرصافة".

وأردفت موسى "هناك عراقيل تحول دون وصول هذه الباصات إلى أغلب المناطق، منها الأسلاك الكهربائية كذلك هناك جسور بارتفاعات منخفضة لا تسمح بمرور هذه الباصات ومسقفات السيطرات المنتشرة فالبعض منها غير متعاون"، مؤكدة "خاطبنا عمليات بغداد مراراً لكن دون جدوى".

وأفادت موسى بأن الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود خصصت محطات ثابتة في مناطق النصر وباب الشرقي وساحة الميدان ومنطقة باب المعظم لهذه الباصات.

الباص ذو الطابقين

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح